

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٤٨

الأربعاء، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد إيشيكاني (اليابان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا

إكوادور السيد بيريس لوس

البنانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب

البرازيل السيد كوستا فيليو

سويسرا السيدة بايرسفييل

الصين السيد داي بنغ

غابون السيد بيانغ

غانا السيد إسحاقو

فرنسا السيد دو ريفيير

مالطة السيدة فرازير

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

موزمبيق السيد فيرنانديز

الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-02366 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة عادة الطاهر مضوي، نائبة مدير العمليات بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): بدخولنا عام ٢٠٢٣ لا يزال الشعب السوري محاصراً بأزمة إنسانية وسياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية وأزمة حقوق إنسان عميقة ومعقدة لا يمكن تصور نطاقها تقريباً. ولا تزال الانقسامات شديدة بين السوريين حول مستقبلهم. وبالرغم من بذل قصارى جهدها، لم يحرز أي تقدم كبير نحو وضع رؤية سياسية مشتركة لذلك المستقبل من خلال عملية سياسية حقيقية. وبالمثل، فإن الكثير من مسائل النزاع لم تعد منذ عدة سنوات بأيدي السوريين وحدهم. ولا يزال البلد منقسماً بحكم الأمر الواقع إلى عدة أجزاء، إلى جانب وجود خمسة جيوش أجنبية وجماعات سورية مسلحة متعددة وإرهابيين مدرجين في قائمة مجلس الأمن تنشط جميعاً في الميدان. كما تستمر الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في جميع أنحاء سورية.

لقد تسبب أكثر من عقد من الدمار بالإضافة إلى الحرب والنزاع والفساد وسوء الإدارة والجزاءات والأزمة المالية اللبنانية وجائحة مرض فيروس كورونا وتداعياتها، والآن الحرب في أوكرانيا، في أزمة إنسانية

واقتصادية مزدوجة وذات أبعاد مروعة. ولا يزال ما يقرب من نصف السكان قبل اندلاع الحرب مشردين - ما يعد أكبر أزمة تشريد في العالم، علاوة على أنها تظل من أكبر الأزمات منذ الحرب العالمية الثانية. ولا تشكل هذه الحالة سبباً لمأساة السوريين فحسب، بل إنها سبب لعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك زيادة التقارير عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

إن النزاع بحاجة إلى حل سياسي شامل ولا بديل له. بيد أن ذلك الحل ليس وشيكاً للأسف. لكننا نواصل التركيز على اتخاذ الإجراءات الملموسة التي قد تساعد على بناء الثقة نوعاً ما وتفضي إلى عملية حقيقية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). تحقيقاً لتلك الغاية، أوصل إشراك الأطراف السورية في النزاع. وسأعود إلى دمشق في شباط/فبراير لعقد اجتماعات مع وزير الخارجية السوري فيصل مقداد والرئيس المشارك للجنة الدستورية الذي رشحته الحكومة، أحمد الكزبري. كما التقيت برئيس هيئة التفاوض السورية، بدر جاموس، والرئيس المشارك للجنة الدستورية، هادي البكرة، في جنيف في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وفي موازاة ذلك أوصل أيضاً إشراك الجهات الدولية الفاعلة على نطاق واسع. واجتمعت في الأسبوع الماضي بوزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، ووزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان. كما اجتمعت بالأمس بالمبعوثين الخاصين لفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى سورية. وبالمثل تفاعلت مع ممثلي الاتحاد الروسي والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. واجتمعت نائبة المبعوث الخاص، نجاة رشدي، بممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومسؤولي الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي. ونتطلع إلى التواصل على نطاق واسع مع جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية كجزء في إطار المشاورات المستمرة. لقد أجرت السلطات السورية والتركية اتصالات أمنية وعسكرية في الأشهر الأخيرة. والتقى وزير الدفاع السوري والتركي بحضور وزير الدفاع الروسي في موسكو في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. وما زلت أتابع عن كثب التطورات في ذلك الصدد.

وفي جميع اتصالاتنا، يتمثل هدفنا في تيسير إحراز تقدم بشأن عدة أولويات بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ونحث جميع الجهات الفاعلة على العمل سوياً دعماً لعملية سياسية

ذلك لستة أشهر - مع التعبير أيضاً عن دعم العمليات عبر خطوط التماس ومشاريع الإنعاش المبكر. وبلغ حجم الاحتياجات داخل سورية أسوأ مستوى منذ بدء النزاع، حيث وصل الفقر وانعدام الأمن الغذائي إلى مستويات قياسية، وهناك انهيار في الخدمات الأساسية، وتفاقم في الأزمة الاقتصادية. ولا تزال الاحتياجات في مخيمات النازحين هي الأكثر إلحاحاً. وفي الوقت نفسه، لا تزال البنية التحتية على شفا الانهيار، مع انقطاع متكرر للتيار الكهربائي على خلفية تضائل إمدادات الوقود، مما أدى إلى آثار غير مباشرة في كافة مناحي المجتمع. وسنستمع إلى المزيد عن ذلك من مقدم الإحاطة لنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وتبقى الأولوية الثالثة هي أن نرى اللجنة الدستورية تستأنف اجتماعاتها وتحرز المزيد من التقدم الموضوعي في جنيف. يمكن للجنة الدستورية أن تكون فاتحة وتساعد على النهوض بعنصر رئيسي من عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مما يسهم في العملية السياسية الأوسع نطاقاً. وأنا حريص على عودة اجتماعات الهيئة المصغرة للجنة الدستورية للانعقاد في جنيف دون تأخير. بيد أنه لا يوجد جديد للإبلاغ عنه حتى الآن، بما في ذلك بشأن موقف روسيا من مكان انعقاد الاجتماعات. وقد عولجت المسائل التي أثّرت سابقاً معالجة شاملة، وأشكر السلطات السويسرية على استجابتها. وأثيرت مسائل أخرى في تلك الأثناء، بعضها ليس في أيدي السويسريين ولكن مساعيهم الحميدة تبذل بشأنها على الرغم من ذلك. ولم يردّ الرئيس المشارك الذي سمّته الحكومة بعد على رسالتي المؤرخة حزيران/يونيه الماضي بشأن تحسين أساليب عمل اللجنة. وسأواصل بذل جهودي لاستئناف اجتماعات اللجنة والعمل مع رئيسيها المشاركين على إيجاد سبل لتحسين مضمونها وأساليب عملها، مع إبقاء الثلث الأوسط مطلعاً على أي تطورات.

والأولوية الرابعة هي أنه لا بدّ لنا من الاستمرار في دفع ملف المعتقلين والمختفين والمفقودين. وأتطلع إلى إحراز تقدم في إنشاء مؤسسة للأشخاص المفقودين، على النحو الذي أوصى به الأمين

تيسرها الأمم المتحدة. وكنت قد حددت في إحاطتي الشهر الماضي ستة مجالات ذات أولوية للمجلس (انظر S/PV.9230). وأود أن أطلع الأعضاء عليها اليوم.

كانت الأولوية الأولى التي حددتها هي الحاجة إلى التراجع عن التصعيد واستعادة الهدوء. ويظل وقف إطلاق النار على المستوى الوطني أساسياً لحل النزاع. وقد شهدنا في العام الماضي فترات من الهدوء النسبي وفترات من التصعيد. وكانت الصورة ملتبسة بنفس القدر خلال الشهر الماضي. لقد شهدنا عدداً أقل من الضربات الجوية في الشمال الغربي في الأشهر الأخيرة، وخفّت حدّة التصعيد العسكري المكثف في الشمال الشرقي عمّا كانت عليه أواخر العام الماضي، ولكن الصورة لا تزال قائمة كما كانت دائماً. فقد استمر القصف وإطلاق الصواريخ والاشتباكات المتقطعة على طول جميع خطوط التماس التي شاركت فيها طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومة والمعارضة المسلحة وقوات سورية الديمقراطية وهيئة تحرير الشام المدرجة جماعة إرهابية في قائمة مجلس الأمن والتي شنت عدة هجمات عبر خطوط التماس هذا الشهر. ووردت أنباء عن غارات تركية بطائرات مسيرة في الشمال الشرقي، وعن غارات إسرائيلية على ريف دمشق ومطار دمشق. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نشطاً، حيث تقتل الخلايا النائمة العسكريين والمدنيين. ونواصل التأكيد لأعضاء فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار على أهمية الحفاظ على الهدوء وترسيخه، وحماية المدنيين، وتوطيد خليط الاتفاقات والترتيبات القائمة لوقف لإطلاق النار على نطاق البلد. وبطبيعة الحال، سيتطلب ذلك جهداً موازياً لإيجاد نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة بما يتماشى مع القانون الدولي ويضمن حماية المدنيين.

وكانت الأولوية الثانية التي حددت عليها هي تجديد الإطار في المجلس على الجبهة الإنسانية. وأشكر الأعضاء على اتخاذ القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) بالإجماع في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.9237). فقد سمح ذلك باستمرار المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة عبر الحدود لملايين الأشخاص في سورية - وإن كان

قضايا الحكم المحلي واللامركزية وأولويات الحماية للسوريين، وكيف يمكن معالجتها من خلال عملية سياسية تتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا يزال السوريون من النساء والرجال الذين نتواصل معهم يأملون في أن ينتهي النزاع بطريقة تمكن الأفراد من العيش بكرامة.

وفي نهاية المطاف، يتطلب الجهد الدبلوماسي إشراك جميع الجهات الفاعلة السورية والدولية ذات الصلة والتي لها حصة ونفوذ ضروريان لحل النزاع المأساوي. وهذا يتطلب جهداً مشتركاً للتوحد وراء عملية يملكها ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذه العملية هي السبيل الوحيد لمعالجة الدوافع الأساسية للنزاع؛ وتلبية احتياجات الشعب السوري وتطلعاته المشروعة؛ واستعادة سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها؛ وحماية الاستقرار الإقليمي ومعالجة الشواغل الأمنية. وبذلك الروح أوصل إشراك جميع الأطراف الفاعلة وأناشدها مواصلة دعمها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تيسير العملية السياسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مضوي.

السيدة مضوي (تكلمت بالإنكليزية): من التقاليد أن نرجو لبعضنا البعض، في كانون الثاني/يناير، عاما جديدا سعيدا ومزدهرا. ونرجو المسرة والسلام للجميع. وهذا ما يحتاج إليه الشعب السوري أكثر من أي وقت مضى منذ بدء النزاع. ولا أحد يستحق ذلك أكثر منه، فهو يتوقع محقا دعم المجتمع الدولي لتحقيق أمنيته. فقد تحمل السكان ١٢ سنة من النزاع والأزمات الإنسانية. ومع بداية عام ٢٠٢٣، يواجهون أسوأ سنة لهم حتى الآن. فيحتاج ١٥,٣ مليون شخص، أو ما يقرب من ٧٠ في المائة من سكان سورية، إلى المساعدات الإنسانية. ومن الصعب تخيل مثل هذه المستويات من الضيق.

فالسكان يواجهون شتاء قارسا، مع هطول الأمطار والفيضانات ودرجات الحرارة المتجمدة واستمرار تقشي الكوليرا. وفي الشمال الغربي

العام، كطريق نحو تحقيق تقدم ملموس في ذلك الجانب من الملف. وفي غضون ذلك، نواصل تذكير محاورينا في كل فرصة بضرورة الإفراج عن المحتجزين تعسفياً واتخاذ خطوات جوهريّة لضمان حماية المحتجزين وحقوقهم. ولم يطرأ أي تحسن على أرض الواقع هذا الشهر. وتفيد التقارير باستمرار الاعتقالات التعسفية، حيث لم يتم إبلاغ العديد من الأفراد المعتقلين بأسباب احتجازهم ولم يتم إبلاغ أسرهم بمكان وجودهم. كما يجب ألا ننسى أن قضايا الحماية هذه هي من بين العوامل الأساسية التي ذكرها اللاجئون لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عند تعليل قرارهم بعدم العودة إلى سورية خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة، بالإضافة إلى الوضع فيما يتعلق بالأمن وسبل العيش والخدمات الأساسية والسكن والخدمة العسكرية. وسيكون اتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات على جميع تلك الجبهات أساسياً لتهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحيدة، بما في ذلك العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والنازحين داخليا.

والأولوية الخامسة هي اتخاذ تدابير أولية لبناء الثقة خطوة مقابل خطوة. ومن المهم تحديد بعض الخطوات الدقيقة والملموسة والمتبادلة والقابلة للتحقق التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على حياة السوريين، وأن تبني قدراً من الثقة والاطمئنان بين الأطراف وتقربنا من بيئة آمنة وهادئة ومحيدة على مسار تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأقدر تعمق الحوار مع جميع الأطراف بشأن تلك المسائل وأشدّد على أهمية زيادة تعميق المشاركة خلال شهر شباط/فبراير.

وأولويتي السادسة هي التفاعل مع السوريين في جميع المجالات. ويواصل المجلس الاستشاري للمرأة السورية تقديم المشورة لي ولنائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي. وتواصل العضوات في المجلس الاستشاري للمرأة بدورهن محادثاتهن الخاصة مع أبناء بلدهن السوريين لضمان الاستماع إلى وجهات نظرهم، بما في ذلك وجهات نظر النساء. كما نواصل التواصل مع نشطاء المجتمع المدني السوري بشأن مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالعملية السياسية وشواغل الحماية القائمة. وتابع المشاركون في مجموعات العمل المواضيعية لغرفة دعم المجتمع المدني مناقشاتهم المنتظمة من خلال الوسائل الرقمية حول

ديسمبر ٢٠٢٢، أدى الانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية. والحياة مكلفة بشكل متزايد. ويعاني اثنا عشر مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، ولا تزال قدرة الأسر على الصمود في وجه الصدمات تتآكل. وفي محافظة حلب، ارتفع متوسط سعر الأرز بنسبة ٦٠ في المائة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. وفي ريف دمشق، ارتفعت أسعار الخضروات والفواكه وغيرها من السلع بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ في المائة منذ بداية هذا الشهر.

علاوة على ذلك، تأثر كل جانب من جوانب الحياة في سورية بالنقص الحاد في الوقود وقلة إمكانية الحصول على الكهرباء، الأمر الذي زاد الوضع الاقتصادي المتردي أصلاً سوءاً. وتؤثر أزمة الوقود الحادة كذلك على العمليات الإنسانية، مؤدية إلى انخفاض عدد البعثات الميدانية وزيادة حالات التأخير في المشاريع. والقطاعات التي تؤثر على الجهود المنقذة للحياة - مثل المياه والصرف الصحي والصحة والمأوى - من بين القطاعات الأكثر تضرراً. وقد أدى انقطاع الكهرباء ونقص الوقود للمولدات إلى الحد بشدة من تشغيل محطات ضخ المياه. وعملت أعمال الصيانة الحرجة إذ تكافح السلطات لتأمين النقل للفنيين والمعدات. والتدهور الاقتصادي وأزمة الوقود يجعلان من الصعب على الأشخاص الأكثر ضعفاً وتهميشاً الحصول على الخدمات الأساسية. ومثال آخر على تأثير أزمة الوقود هو تعليق عمليات الفريق المتنقل وتقليل خدمات الحماية من قبل بعض شركائنا في مجال الحماية. وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى زيادة تعرض النساء والفتيات إلى المخاطر.

والأعمال العدائية على الخطوط الأمامية وفي جيوب البلاد تترك الناس في خوف من الهجمات وخطر نزوح جديد. وفي إدلب وغرب حلب، لا تزال الغارات الجوية والقصف والذخائر غير المنفجرة تقتل وتجرح المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. في العام الماضي، في شمال غرب سورية وحده، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن مقتل ما لا يقل عن ١٤٥ مدنياً، من بينهم ٥٨ طفلاً، وإصابة ٢٤٩

وحده، يعيش ١,٨ مليون شخص في مخيمات أو مواقع مكتظة في خيام ودرجات حرارة دون الصفر، مع إمكانية محدودة أو معدومة للحصول على المياه أو الخدمات الصحية أو الكهرباء. وبالنسبة للعديد من العائلات، هذا هو الشتاء الثاني عشر في التشرّد. وقد اقتلّع بعضهم عدة مرات، بينما عاش آخرون في نفس الخيام لأكثر من عقد من الزمان. وفي هذا السياق العصيب، لا تزال الجهود الإنسانية للمساعدة في مواجهة فصل الشتاء في شمال غرب سورية والتكيف معه تواجه نقصاً في التمويل بنسبة ٧٨ في المائة. والاستجابة لفصل الشتاء ضعيفة التمويل بنفس القدر بنسبة ٢٩ في المائة، في جميع أنحاء سورية. وبالموارد المتاحة، لم يتم الوصول إلا إلى ١,٤ مليون شخص حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي أسفر عن ٢,٨ مليون شخص من الفئات الضعيفة من دون ملجأ طوارئ مناسب أو مواد غير غذائية للحماية من ظروف الشتاء القاسية. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى المزيد من دعم الجهات المانحة والمزيد من الدعم لجهود الاستعداد لفصل الشتاء والمزيد من الدعم للاستجابة الإنسانية الشاملة في سورية.

وأود أن أذكر بأن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ لم تمول سوى بنسبة ٤٧,٢ في المائة - وهو أدنى مستوى تمويل لها على الإطلاق. ويستمر نقشي الكوليرا في الانتشار في جميع أنحاء البلد، مع وجود حالات مشتبه بها في جميع المحافظات الـ ١٤. وبفضل سخاء الجهات المانحة، وصلت مليوني جرعة من لقاحات الكوليرا الفموية إلى سورية، و ١,٧ مليون جرعة إلى شمال غرب سورية. وانتهت عمليات التطعيم في دير الزور والرقّة وحلب وستنتهي قريباً في الحسكة. وستبدأ حملة التطعيم قريباً في شمال غرب سورية. إنني أدعو إلى مواصلة الدعم القوي للاستجابة للكوليرا، بما في ذلك تمويل المرافق الصحية، حيث أُغلق العديد منها في شمال غرب سورية في الأسابيع الأخيرة بسبب خفض التمويل. ويلزم أيضاً الاستثمار الكافي في المياه والصرف الصحي لمعالجة الأسباب الجذرية للنقشي.

ولا يمكن أن يكون هناك ازدهار للغالبية العظمى من الناس في سورية في السياق الاجتماعي والاقتصادي الحالي. ففي كانون الأول/

وأنا أقولها بانتظام: سورية هي واحدة من أكثر حالات الطوارئ الإنسانية والحماية تعقيدا في العالم. فعدد أكبر من الأشخاص يحتاجون إلى العون أكثر من أي وقت مضى منذ عام ٢٠١١. ونحن بحاجة إلى التزام متجدد من جميع الأطراف. ونحتاج إلى إمكانية وصول أفضل. ونحتاج إلى سقاء مستدام من الجهات المانحة وتعهدات سريعة وكبيرة وغير مخصصة. وستكون تلك الاستثمارات حاسمة لتوسيع نطاق برامج إنقاذ الأرواح والإنعاش المبكر. فأمل صادقة ألا يكون عام ٢٠٢٣ عاما قاتما آخر للشعب السوري. وأمل أن تسود روح الوحدة في المجلس التي أسفرت عن اتخاذ قرار بالإجماع بتمديد الإذن بإرسال المعونة عبر الحدود وأن يفي المجلس بواجبه الأخلاقي في دعم السكان في سورية. وأمل أن يجد الفرص طريقا إلى قلوب جميع السوريين وأن ينعموا بالازدهار والسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مضوي على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. **السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أدلي بهذا البيان باسم سويسرا والبرازيل، القائمتين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري.

بادئ ذي بدء، نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ونائبة المدير غادة مضوي على ما قدماه من معلومات مستكملة.

لا تزال الحالة الإنسانية في الميدان في سورية تثير القلق الشديد. وإذ يوجد ١٥,٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، فقد بلغت الاحتياجات الإنسانية أعلى مستوياتها منذ بداية النزاع. وفي منتصف فصل الشتاء، وعلى خلفية نقص الوقود والطاقة، أصبح الوضع أكثر مأساوية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال احتياجات السكان المدنيين للحماية مرتفعة في جميع أنحاء البلد، فيما تستمر الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، لا سيما على طول خطوط النزاع. ويجب أن نضع في اعتبارنا دائما أنه وراء أعداد وإحصاءات القتلى المدنيين هناك بشر

مدنيا، من بينهم ٩٧ طفلا. واستمر القصف والغارات الجوية والطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد بشكل متقطع في جميع أنحاء شمال سورية، مع نتائج متوقعة للأسف - سقوط ضحايا مدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية ونزوح وتعليق مؤقت للأنشطة الإنسانية وتعليق المدارس والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات.

وتشكل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تهديدا إضافيا للمجتمعات. ومن الأمور الحاسمة تمويل برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما الإزالة وزيادة عدد المشغلين في البلد القادرين على القيام بأعمال الإزالة. ويسرني أن أبلغكم أنه تم إحراز تقدم. فعلى سبيل المثال، تم تطهير مليون متر مربع من الأراضي الزراعية في ريف دمشق العام الماضي. ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، لأن ذلك العمل حاسم الأهمية لقدرتنا على تنفيذ مشاريع أخرى، ولا سيما مشاريع الإنعاش المبكر. ويتطلب القانون الدولي الإنساني من أطراف النزاع الحرص الدائم على تجنب المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المنازل والبنية التحتية الأساسية، المخاطر طوال فترة عملياتها العسكرية. وأحث جميع الأطراف على احترام ذلك الالتزام الأساسي.

ولا غنى عن تمديد تفويض مجلس الأمن لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود في وقت سابق من هذا الشهر. إن المساعدات العابرة للحدود مسألة حياة أو موت لملايين الأشخاص في شمال غرب سورية. وأود أن أرحب بالبرازيل وسويسرا باعتبارهما المشاركتين الجديتين في القيام بالصياغة. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لتيسير إحراز تقدم في جميع المجالات التي يغطيها القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣). ويشمل ذلك تعزيز العمليات عبر خطوط التماس في جميع أنحاء سورية وبرامج الإنعاش المبكر، بناء على العمل على مدى السنوات الماضية. وينبغي السماح بالإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين وتيسيرها من خلال جميع الطرق المتاحة، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. غير أنني أود أن أكون واضحة أن التمديد لمدة ستة أشهر يشكل تحديات لعملياتنا وتمويلنا واضطرابات في الخدمات اللوجستية الإنسانية والمشتريات.

ومن دون عوائق وبشكل مستدام إلى جميع المحتاجين في سورية. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس في الأشهر المقبلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في الميدان والمتطلبات التشغيلية لوكالات الأمم المتحدة وشركائها.

ونعتقد أن الآلية العابرة للحدود تظل آلية لا غنى عنها في الوقت الحالي، لأنها تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى ملايين الأشخاص في شمال غرب سورية. ويتيح الإذن بالعمليات العابرة للحدود مزيداً من الوصول المباشر إلى هؤلاء السكان المتضررين من خلال عمليات ترصدها الأمم المتحدة عن كثب. وفيما يتعلق بالعمليات عبر خطوط التماس، نقدر الجهود المبذولة الرامية إلى زيادة عدد عمليات التسليم، ونرحب، في هذا الصدد، بأنباء حول وضع خطة تشغيلية مستكملة.

كما أثبتت مشاريع الإنعاش المبكر أنها محورية في مسانعة الجماعي للتخفيف من معاناة الناس في سورية، حيث تتجاوز هذه المشاريع المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة وتساعد في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتدعم استدامة الأنشطة الإنسانية. ونرحب بالمعلومات المستكملة التي نلقاها باستمرار بشأن أثر تنفيذ هذه المشاريع والعمل الجاري الرامي إلى توسيع نطاقها.

أخيراً، وبصفتنا القائمين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري، فإننا نشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على عملها الدؤوب ونكرر الالتزام بالتمسك دائماً باحتياجات وحقوق الأشخاص الذين يعيشون في سورية، والذين لا ينبغي تركهم من دون مساعدة في مرحلة الصعوبات والمعاناة هذه. سأتناول الآن الحالة السياسية باسم البرازيل.

تشكر البرازيل المبعوث الخاص بيدرسن مرة أخرى على تواصله المستمر مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في جهد دؤوب لتعزيز الثقة بين الأطراف. ونكرر دعمنا لمبادرة السيد بيدرسن الهامة بشأن تدابير بناء الثقة استناداً إلى مبدأ خطوة مقابل خطوة والجهود الرامية إلى إعادة عقد اللجنة الدستورية. وننطق مع تقييمه بأننا نحتاج

كان ينبغي تجنبهم عواقب الأعمال القتالية. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع في ٩ كانون الثاني/يناير القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، الذي يكرر التأكيد على أهمية استمرار تقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية باستخدام جميع الطرائق، حيث نواجه تحديات خطيرة. واسمحوا لي أن أذكر بعضاً من هذه التحديات.

أولاً، يستمر تفشي الكوليرا الذي يؤثر على جميع المحافظات الـ ١٤. ومع ذلك، ومن الناحية الإيجابية، نرحب بحملة التطعيم الجارية. ثانياً، وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات تتذر بالخطر في عام ٢٠٢٢ ولا يزال في ازدياد. واليوم، يحتاج ١٥ مليون شخص، أو ٦٨ في المائة من مجموع السكان، إلى مساعدات غذائية وزراعية. ثالثاً، لا يحصل ٢,٤ مليون طفل في سورية على التعليم. وفي شمال البلد، لا توجد مدارس ابتدائية على الإطلاق في ٦٠ في المائة من المخيمات البالغ عددها ٤٠٠. ولا يعاني الأطفال من الكرب النفسي فحسب، بل إن آليات التكيف السلبية، مثل عمالة الأطفال وتجنييد الأطفال والزواج المبكر، آخذة في الازدياد.

رابعاً، يشكل العنف الجنساني، الذي يُقابل بالتجاهل في كثير من الأحيان، مصدر قلق بالغ. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج ٨,٥ مليون شخص إلى المساعدة في حالات مرتبطة بالعنف الجنساني، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١,٢ مليون مقارنة بعام ٢٠٢٢.

وثمة مسألة أخرى تبعث على القلق هي النقص المزمن في تمويل خطة استجابة الأمم المتحدة. وبما أن جميع المجموعات لا تزال تعاني من نقص التمويل، فإننا نخاطر بتعريض الأرواح للخطر في منتصف الشتاء وأثناء تفشي الكوليرا. ومما يجعل هذه الحالة أكثر خطورة تزايد التكاليف التشغيلية للجهود الإنسانية بسبب أزمات الوقود وغيرها من التحديات التشغيلية.

وعندما يتعلق الأمر بتقديم المعونة المنقذة للحياة للمحتاجين في جميع أنحاء سورية، يجب أن تظل جميع قنوات إيصالها متاحة باستمرار. وتدعم سويسرا والبرازيل، بوصفهما القائمتين على الصياغة، استخدام جميع الطرائق لضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة

بشكل خاص تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر على الاستمرار في الترحيب بهؤلاء السوريين المحتاجين.

ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز إشرافها وبذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالمشتريات في سورية، حتى في الوقت الذي توسع فيه نطاق عمليات تسليم المساعدات عبر خطوط التماس. وبالنظر إلى السجل المقلق لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سورية وحالات الفساد الموثقة جيدا، فإن اليقظة مهمة.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحاجة الماسة إلى تقديم المساعدة في الركبان وندعو نظام الأسد، الذي رفض في بعض الأحيان رفضا قاطعا الموافقة على عمليات التسليم عبر خطوط التماس، إلى السماح لوكالات الأمم المتحدة والهلال الأحمر بمساعدة الناس الذين يعانون هناك. إن حقيقة عدم وصول أي مساعدات إلى الركبان من دمشق منذ عام ٢٠١٩ أمر يجافي الضمير، وهو يضع حدا لتخريصات النظام بأنه يمكن الاعتماد على المساعدات عبر خطوط التماس. تدعم الولايات المتحدة المساعدات عبر خطوط التماس إلى جميع مناطق سورية، بما في ذلك الجزأين الشمال الغربي والشمال الشرقي والركبان. ويرفض العديد من أعضاء المجلس الذين يعلنون دعمهم للمساعدات عبر خطوط التماس الاعتراف بأن العائق الرئيسي أمام زيادة عمليات التسليم عبر خطوط التماس هو انعدام الأمن بسبب ما أوجده نظام الأسد من نزاع لا هوادة فيه. وفي ذلك السياق، ندعو نظام الأسد إلى وقف هجومه على الشعب السوري. ويتحتم أن توافق جميع الأطراف على وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

ونحن نوافقون على رؤية نتائج الاجتماعات المستأنفة لفرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار في جنيف. أننا حريصون أيضا على استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف، شريطة أن تتخلى روسيا عن مطالبها التعسفية في مسائل غير ذات صلة. ويتعين على نظام الأسد أن يتوقف عن المماطلة وأن يتعاون مع جهود المبعوث الخاص ببيدرسن لعقد مناقشات بحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع، تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا يزال ذلك القرار

إلى أكثر من مجرد جلسات رسمية للجنة: فنحن بحاجة إلى إرادة سياسية متجددة لدفع العملية إلى الأمام.

ولا تزال الأعمال العدائية المستمرة في الميدان في سورية، لا سيما بالنظر إلى التوترات المستمرة في الشمال، مقلقة جدا. وتكرر البرازيل نداءات الأمين العام المتكررة إلى جميع الأطراف لممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحفاظ على وقف إطلاق النار المتفق عليه واحترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. كما يجب أن نتوقف جميع الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية فورا وفقا للقانون الدولي الإنساني، وهذا ينطبق على أنشطة مكافحة الإرهاب أيضا.

ولا تزال البرازيل تشعر بقلق بالغ إزاء محنة المحتجزين والمفقودين في سورية. وفي هذا الصدد، نرحب بجميع الجهود المبذولة لمحاولة تقديم إجابات بشأن معاناة عشرات الآلاف من الأسر التي تركت بلا أي معلومات عن مصير أحبائهم.

أخيرا، تؤكد البرازيل من جديد التزامها بعملية يقودها السوريون ويمتلكون زمامها كوسيلة لضمان التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده. ولا يزال تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) محوريا بالنسبة للهدف الرئيسي لمجلس الأمن، ألا وهو الإسهام في إنهاء النزاع بالوسائل السلمية.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والسيدة مضوي على إحاطتهما.

لقد كان اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) الذي يؤكد استمرار الإذن لآلية إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود، كما سمعنا للتو من السيدة مضوي، خطوة ضرورية لمساعدة الشعب السوري وتخفيف المعاناة. وننضم الآن إلى السيدة مضوي في دعوة الدول إلى المساهمة بسخاء في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسورية حتى تتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من الاستمرار في توفير الغذاء والماء والدواء والمأوى وبرامج الإنعاش المبكر المنقذة للحياة، من بين مساعدات أخرى، في جميع أنحاء سورية. وبالمثل، نحث المانحين على زيادة الدعم للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم. ونشكر

جرائم. يجب على النظام أن يسمح لجميع المعتقلين بالوصول الفوري وبدون عوائق إلى مراقبي السجون والخدمات الطبية من أطراف ثالثة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث

الخاص غير بيدرسن والسيدة غادة مضوي على إحاطتهما بشأن الجوانب السياسية والإنسانية للحالة في سورية.

إن الحالة في البلد لا تزال متوترة. ولا تزال التحديات الرئيسية على أرض الواقع تتمثل في الوجود العسكري الأجنبي غير المشروع في شمال شرق الجمهورية وجنوبها، والتهديد المستمر بعملية عسكرية أخرى في الشمال، وتزايد عدد الهجمات العشوائية التي تشنها القوات الجوية الإسرائيلية على دمشق والمناطق المجاورة لها. وقد أدت تلك التوترات إلى عودة النشاط الإرهابي من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام المدرجين في قائمة مجلس الأمن.

يساورنا القلق أيضا إزاء الأنشطة الإرهابية في جنوب البلد. ويستخدم الإرهابيون غطاء ما يسمى بالمنطقة الأمنية بالقرب من التنف، التي أنشأتها واشنطن بشكل تعسفي. ونعتقد أن هدف كفالة الأمن القومي لجيران سورية يجب ألا يتحقق على حساب سيادتها وسلامتها الإقليمية. وفي ذلك الصدد، نؤيد من الناحية العملية التنفيذ الكامل والفعال لمسار أستانا في إدلب وعبير الفرات. وسنواصل بالتعاون مع شركائنا في مسار أستانا، إيران وتركيا، المساعدة في تحقيق تطبيع مستدام وطويل الأجل في سورية وحولها.

وما زلنا لا نرى بديلا عن المضي قدما بعملية تسوية سياسية بقيادة سورية ويملك زمامها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، في امتثال صارم للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي الوقت نفسه، نعتقد بضرورة استناد طرائق الوساطة الدولية إلى احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي أن يتوصل السوريون أنفسهم، بدون ضغوط خارجية وفرض صيغ جاهزة، إلى اتفاق بشأن جميع المسائل العالقة بشأن التنظيم المستقبلي لبلدهم. وفي ذلك السياق، نرحب بالاتصال الذي أجراه السيد بيدرسن مؤخرا مع الأطراف السورية، وفقا للولاية الموكلة إليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع، ونشجع جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في ذلك الإطار وتنسيق جميع الجهود من خلال المبعوث الخاص للأمم المتحدة.

بعد ١٢ عاما من الحرب الوحشية على الشعب السوري، لم نر بعد نظام الأسد يتخذ أي خطوات مجدية نحو حل سياسي. وفي الواقع، ما زلنا نسمع النظام يلقي باللوم على الآخرين في الحرب التي بدأها واستمر فيها. وأنا واثق من أننا سنسمع المزيد من ذلك اليوم في هذه القاعة. وبالنظر إلى هذا العناد، تعارض الولايات المتحدة أي إجراء للتطبيع مع نظام الأسد. ويجب على الدول التي تفكر في التقارب أن تنتظر بعناية فيما فعله نظام الأسد لكسب هذه الفرصة. والواقع أن النظام لا يزال يتصرف كما فعل منذ فترة طويلة - وهو سلوك تسبب بحق في تراجع المجتمع الدولي في رعب ورفض أي تعامل مع الأسد.

نتشاطر المخاوف التي أثارها الكثيرون بشأن الوضع في مخيمات النازحين ومرافق الاحتجاز في شمال شرق سورية. ندعو الدول إلى إعادة مواطنيها من شمال شرق سورية، وإعادة إدماجهم، وعند الاقتضاء، محاكمتهم على أي فظائع قد ارتكبوها. إن استمرار وجود الآلاف من مواطني البلدان الثالثة يزيد من تعقيد الحالة الإنسانية والحقوقية والأمنية في سورية ويجب معالجته.

يمكن لنظام الأسد أن يبدأ في إظهار التزامه بالمناقشات بحسن نية من خلال تأكيد مصير ومكان ١٣٢ ٠٠٠ من الأشخاص المفقودين أو المحتجزين تعسفيا. وبينما نقر بأن ما يسمى بمرسوم العفو الصادر في العام الماضي قد أدى على ما يبدو إلى إطلاق سراح ما يقرب من ٥٠٠ شخص، فإننا ندعو النظام إلى إطلاق سراح كل من احتجزه تعسفا. علاوة على ذلك، ندعو نظام الأسد إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين بطريقة منظمة وإنسانية، بما في ذلك من خلال نشر قائمة الأفراد والمواقع التي سيتم إطلاق سراحهم فيها وتقديم الخدمات المناسبة لدعم المعتقلين أثناء انتقالهم من الاحتجاز. بالنسبة لجميع أولئك الذين ما زالوا رهن الاحتجاز، يجب على النظام إبلاغ أفراد أسرهم بحالتهم ومكانهم وسبب احتجازهم، وإجراء محاكمات عادلة وشفافة للمتهمين بارتكاب

الأشخاص السوريين العاديين سيبدو أكثر استخفافاً وسخرياً. ويمكن أيضاً رؤية هذا الاستخفاف بوضوح على خلفية استمرار واشنطن في نهب موارد الحبوب والنفط عبر الفرات. ففي ١٤ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، نقلت الولايات المتحدة ٥٣ صهريجاً من النفط المسروق من الحسكة إلى العراق. ووفقاً للمعلومات السورية، أخرجت القوى المحتلة ما يقرب من ٨٠ في المائة من جميع النفط السوري من البلد في النصف الأول من عام ٢٠٢٢. وليس من الضروري التعليق في هذا المقام.

نود أيضاً أن نسترعي انتباه المجلس إلى قرار واشنطن مؤخراً بفرض قيود إضافية على بيع الأدوية والمعدات ومكوناتها، وكذلك على الخدمات والدعم لعدد من المرافق الطبية المملوكة للدولة أو الخاصة في سورية. وكما يرى الأعضاء، فإن هذا القرار هو أبعد ما يكون عن كونه إنسانياً. ونشير أيضاً إلى أن القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) بشأن الإعفاءات لأسباب إنسانية، الذي روج وفد الولايات المتحدة له بنشاط، لا علاقة له بالسياق السوري العام.

وهي لا تتعلق إلا بعمل العاملين في المجال الإنساني في إدلب، حيث يسيطر الإرهابيون الدوليون، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. أولئك هم من تهتم بهم واشنطن. إنها لا تهتم بمعاناة الشعب السوري. ولم يعد لدى السوريين أية أوهام بهذا الشأن.

وفي هذا السياق، فإن القرار الذي اتخذته فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية بإعداد تقرير عن أثر الجزاءات المفروضة على سورية على الحالة الإنسانية في البلد يستحق التأييد ويأتي في الوقت المناسب. ونتوقع أن يكون متاحاً بنهاية كانون الثاني/يناير، كما وعدتنا الأمانة العامة. ونحن على ثقة بأن تلك المسائل وغيرها مما ذكرناه ستعكس فيه بالكامل ولن تُحجب، كما قد يرغب البعض.

يصادف العام المقبل الذكرى السنوية العاشرة لآلية تقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود، والتي تقدم حالياً مساعدات إنسانية إلى شمال غرب سورية في انتهاك للمعايير الإنسانية المقبولة عموماً. ولن نكرر

ومن المهم كفاءة ألا نحول جهودنا إلى مبادرات أخرى ليس لها طرائق واضحة أو قيمة مضافة محددة.

ونشعر بالدهشة وخيبة الأمل لأن المبعوث الخاص ذكر أن خمسة جيوش أجنبية وجماعات إرهابية تسهم في العنف بنفس القدر في البلد، من دون أن يميز فيما بين مراكزها. إنه يربط أيضاً هذا بالأزمة في أوكرانيا بوصفه عاملاً إنسانياً. إن الحالة الإنسانية في سورية تتدهور بسرعة بالفعل، ولا علاقة لذلك بإجراءات السلطات السورية أو تقاعسها أو الأزمة في أوكرانيا. إذ إن السلطات السورية تحاول أن تفعل كل ما في وسعها من أجل مواطنيها، ولكن العقبات الرئيسية هي الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الدول الغربية على سورية. وقد تم تسليط الضوء على تأثيرها الشائن في نظرة عامة على استعراض الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية لسورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الذي يقول بوضوح على أن الجزاءات الاقتصادية أدت إلى زيادة عدد المحتاجين وأن عواقبها أثرت على إمكانية الوصول إلى السلع الأساسية وتكلفتها، بما في ذلك الوقود. كما لوحظ الارتفاع القياسي في أسعار المواد الغذائية، وخاصة المنتجات الزراعية. وبشكل عام، يحتاج ما يقرب من ٦٨ في المائة من السكان السوريين إلى مساعدات غذائية، مما يعني أنه يجب على الجميع، بما في ذلك الجهات المانحة، اتخاذ خطوات فورية لتصحيح الحالة ومساعدة القطاع الزراعي في سورية، بما في ذلك من خلال تيسير إمدادات الأسمدة.

وبلندا على استعداد لإرسال شحنة من الأسمدة إلى دمشق مجاناً. لكن يجري حظر الأسمدة من جانب دول الاتحاد الأوروبي بسبب الجزاءات المناهضة لروسيا. ومع ذلك، كما أصبح واضحاً، بسبب قانون قيصر الأمريكي، من المستحيل إدخال الأسمدة إلى سورية، نظراً لما يسمى بالاستخدام المزدوج. وتلك مسألة حاولنا نحن وزملائنا السوريون بالفعل استعراء انتباه الأمين العام إليها، بما في ذلك في إحدى جولات الحوار التفاعلي غير الرسمي. ونتوقع أن نتلقى معلومات واضحة من الأمم المتحدة عما يجري القيام به لحل تلك الحالة. إذا استمر زملائنا في مجلس الأمن في محاولة تجاهل التدايعات الواضحة للجزاءات الغربية، فإن كل التكلم في القاعة عن مدى أهمية مساعدة

وعلى صعيد منفصل، هناك مسألة ملحة للغاية تتعلق بعودة اللاجئين السوريين، وهي مسألة حاسمة ليس فقط لإعادة الإعمار الإنساني في سورية، ولكن أيضا لتخفيف العبء على البلدان المضيفة، بما في ذلك لبنان المجاور. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، نشرت أول مراجعة لتصنيف مرحلة الأمن الغذائي المتكامل في لبنان. ووفقا للمسح، في نهاية العام الماضي، كان ما يقرب من مليوني شخص في البلد، بما في ذلك ٣٧ في المائة من اللاجئين السوريين، في مرحلة أزمة الغذاء. ويقدر أن يرتفع هذان الرقمان إلى ٢,٢٦ مليون و ٤٢ في المائة على التوالي في الأشهر الستة المقبلة. من الواضح أن بيروت غير قادرة على تحمل هذا العبء، وأن قضية اللاجئين السوريين أصبحت تشكل تهديدا وجوديا للبنان. وعلى هذه الخلفية، فإن قصر نظر المانحين الذين يدفعون السوريين إلى خيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين داخل لبنان، بدلا من مساعدة الناس على العودة إلى بلدانهم، أمر مثير للدهشة. ويجب إيجاد حل مستدام لتلك المشكلة لصالح البلدين.

ونتطلع إلى استجابة الأمم المتحدة لجميع النقاط التي أثارناها - إن لم يكن اليوم، ففي الجولة المقبلة من الحوار التفاعلي غير الرسمي، في شباط/فبراير.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ونائبة المدير مضوي على إحاطتهما.

إن السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل المسألة السورية هو عملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها. وترحب الصين بالمشاركة المكثفة للمبعوث الخاص بيدرسن وفريقه مع جميع الأطراف بشأن تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونأمل أن تعاود اللجنة الدستورية الانعقاد في أقرب وقت ممكن. وترحب الصين بالجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسون لاتباع النهج التدريجي وتعزيز المشاورات المستمرة وبناء توافق في الآراء بين مختلف الفصائل في سورية.

وقد عقدت روسيا وتركيا وسورية مؤخرا محادثات ثلاثية وأبدت استعدادها لتعزيز استعادة السلام والاستقرار في سورية. وترحب الصين

موقفنا المعروف بشأن تلك المسألة. وأود أن أشير فقط إلى أن الآلية، في شكلها الحالي، ليس لديها فرصة تذكر للبقاء حتى الذكرى السنوية لإنشائها ولا حتى موعد التمديد التالي في تموز/يوليه من هذا العام. وإذا كان زملاؤنا الغربيون يريدون حقا الحفاظ على إمكانية تقديم المساعدات لسكان إدلب وليس من خلال دمشق، فعليهم البدء فورا في الإعداد معنا لتغييرها بصورة شاملة.

وإدلب، حيث لا تزال الأمم المتحدة غير موجودة على الأرض، لا تزال منطقة رمادية. أولا، علينا أن نتفق على أن إيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك المنطقة ينبغي أن يتم بموافقة دمشق وليس بإخطارها، وبالتسسيق الوثيق مع الحكومة الشرعية. وندعو الأمم المتحدة إلى عدم وقف جهودها لزيادة عمليات التسليم عبر الحدود إلى المنطقة، وندعو الوفود الغربية إلى عدم غض الطرف عن رفض الإرهابيين تقديم المعونة الإنسانية إلى تلك المنطقة فيما يتعلق بإرسال قوافل المساعدة الإنسانية من الأراضي الحكومية.

كما أننا غير راضين عن التلاعب بالأرقام المتعلقة بمشاريع الإنعاش المبكر، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة. على سبيل المثال، مقابل ٣٧٤ مشروعا يُزعم أنها تنفذ في جميع محافظات سورية، وفقا للأرقام المتاحة لنا، تم استلام مبلغ قياسي قدره ٥١٧ مليون دولار. ونلاحظ أن الأمانة العامة تقدم مبالغ متزايدة من الأموال كل شهر دون أن تتمكن من إعطائنا تفصيلا أساسيا لجميع المشاريع، مصنفة حسب مناطق ومجالات مواضيعية محددة. كيف يتم احتساب المبلغ الإجمالي للأموال التي تم جمعها لتلك الأنشطة؟ ولمصلحة من تتزايد بسرعة على الورق؟ ولن نبتعد كثيرا بهذا النهج؛ لا بد من توضيح هذه الحالة التي لا تطاق على سبيل الاستعجال.

أخيرا، وكما نتذكر جميعا، قبل اتخاذ مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، بشأن مستقبل آلية تقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود، بعث الممثل الدائم لذلك البلد برسالة إلى الرئيس آنذاك يحدد فيها أولويات دمشق في تشكيل الحالة الإنسانية في أراضيها. ونحن نؤيد تأييدا تاما تلك القائمة القصيرة من المسائل، على أهميتها، التي طال انتظارنا لها لكي ننظر فيها جميعا بجدية.

ونلاحظ مع الأسف أن المتفجرات من مخلفات الحرب كان لها أثر شديد على سبل عيش الشعب السوري وحياته اليومية. وتأمل الصين أن يدرج العمل في المجالات ذات الصلة في نطاق الإنعاش المبكر في أقرب وقت ممكن. إن العقوبات الأحادية الجانب وما يترتب عليها من مسائل الامتثال المفرط تتعارض مع جهود مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع لتحسين وصول المساعدات الإنسانية وزيادة الموارد الإنسانية في سورية. وتدعو الصين مرة أخرى البلدان المعنية إلى الرفع الفوري والكامل للعقوبات الأحادية المفروضة على سورية.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمن العام إلى سورية، والسيدة غادة مضوي، نائبة مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما.

أبدأ بالتبوية بجهود مجلس الأمن للتوصل إلى حلول سياسية مستدامة للنزاع في سورية، مع التركيز على احترام الوحدة والاستقلال والسلامة الإقليمية، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتشيد إكوادور بالعزم الذي يسعى به المبعوث الخاص بيدرسن إلى التوفيق بين إرادة الأطراف السياسية الفاعلة سعياً إلى إيجاد حلول خلاقة لبناء الثقة بين الأطراف وتعزيز الظروف الكفيلة بوقف دائم لإطلاق النار.

كما أنضم إلى دعوته لإعادة تفعيل اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف. وأشجع الأطراف المعنية على تجديد التزامها بتلك الآلية التي أنشئت لدعم العملية الشاملة لصياغة ميثاق اجتماعي جديد يجسد الواقع السوري. ونعتقد أن هذه هي إحدى الخطوات التي ستؤدي إلى مرحلة جديدة من الحكم تشمل جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية والدينية في إطار احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتسلط إكوادور الضوء على النتائج المحققة في مشاريع التعافي المبكر وسبل العيش في عام ٢٠٢٢ وتشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم التمويل لتعزيز هذا التقدم، وفقاً للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)،

بتلك الخطوة الإيجابية. نأمل أن تؤدي الجهود المشتركة لهذه البلدان الثلاثة إلى تحسين الوضع في شمال سورية بشكل أساسي.

لا يزال الوضع فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في سورية معقداً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد معايير موحدة، وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وأن يحارب جميع القوى الإرهابية في سورية بدون أي تسامح، وأن يكف عن التفاوض عن القوى الإرهابية وحمايتها واستغلالها سياسياً. ويجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية احتراماً كاملاً. يجب إنهاء الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية وعملياتها العسكرية غير القانونية في سورية. يجب أن يتوقف النهب غير القانوني للموارد الطبيعية في سورية من قبل القوات الأجنبية على الفور.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، بشأن تمديد الإذن بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى إجراء تقييم كامل للدروس المستفادة من تنفيذ القرار خلال الأشهر الستة الماضية وبذل جهود أكبر في الأشهر الستة المقبلة بغية ضمان تنفيذه بالكامل وتحقيق تأثير أكبر على أرض الواقع.

والمعونة العابرة للحدود هي ترتيب مؤقت يتم في ظل ظروف خاصة. في نهاية المطاف، يجب أن يكون هناك انتقال تدريجي ومنظم إلى المساعدة عبر خطوط التماس للسماح بالتسليم عبر الخطوط بأن يصبح القناة الرئيسية للمساعدات الإنسانية إلى سورية. ونرحب بخطة الأمم المتحدة المستكملة للعمليات الإنسانية عبر الخطوط في شمال غرب سورية، ونتطلع إلى رؤية زيادة أكبر في تواتر عمليات المعونة وفي حجم القوافل. ويجب استئناف الإغاثة عبر الخطوط لمخيم الركبان للاجئين في جنوب شرق سورية في أقرب وقت ممكن.

ويمكن لمشاريع الإنعاش المبكر أن تساعد في تعزيز الدوافع الذاتية للتنمية في سورية. وتحث الصين جميع المانحين على مواصلة تحسين تمويل مشاريع التعافي المبكر من أجل إعطاء الأولوية لرفاه جميع السوريين وتعزيز تنفيذها المتوازن والفعال في جميع أنحاء سورية.

السورية شاهدة على التكلفة البشرية والاجتماعية الباهظة لهذه الحرب التي طال أمدها. ولهذا السبب ندعو إلى تجديد الاهتمام بالدخول في حوار سياسي بغية تنفيذ حلول دائمة على طريق العدالة والمصالحة الوطنية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غانا وموزامبيق وبلدي، غابون.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ونائبة المدير غادة مضوي على إحاطتيهما حول آخر التطورات السياسية والإنسانية في سورية. ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا في هذه الجلسة.

تشعر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني في سورية، والذي لا يزال ينذر بالخطر. ولا تزال الاحتياجات على أرض الواقع تتزايد. في عام ٢٠٢٣، سيحتاج أكثر من ١٥ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، ارتفاعاً من أكثر من ١٤ مليوناً في عام ٢٠٢٢، وهو أعلى مستوى منذ بدء النزاع في عام ٢٠١١.

وفي الوقت نفسه، يقع البلد في براثن أزمة اقتصادية حادة وصلت الآن إلى أسوأ مستوى لها منذ عام ٢٠٢١. ويتفاقم ذلك بسبب الصعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية، واستمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وظهور وباء الكوليرا مجدداً.

ونتيجة لذلك، يكافح السوريون يومياً لتلبية احتياجاتهم الأساسية. في الواقع، يكافح أكثر من نصف سكان سورية لإطعام أنفسهم، ويحتاج ٦ ملايين شخص إلى المساعدة خلال فصل شتاء صعب بشكل خاص. وسكان شمال غرب سورية من بين الأكثر ضعفاً ويعتمدون على المساعدات الإنسانية المقدمة من خلال آلية الأمم المتحدة عبر الحدود. وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد قليلاً عن ٤ ملايين شخص، ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال، من أصل ٤,٦ مليون نسمة، بحاجة إلى مساعدات إنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

بحيث يتم التخفيف على المدى القصير من حدة الاحتياجات الأساسية للسكان السوريين، مثل الحصول على الكهرباء والمياه والخدمات الصحية والتعليمية.

ويشير تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإنسانية في سورية (S/2022/933) إلى أن الحالة في ذلك البلد هي واحدة من أكثر الأوضاع تعقيداً على هذا الكوكب. ويشكل التشرد الداخلي وعبر الحدود وعدم وجود ضمانات لتعزيز العودة الآمنة والطوعية للاجئين أحد التحديات، وكذلك تزايد المجاعة وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي والفقر والعنف الجنسي والأمراض العقلية والعدد المقلق من الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

ولجميع الأسباب المذكورة أعلاه، تقدر إكودور وحدة مجلس الأمن، التي أتاحت له في ٩ كانون الثاني/يناير اعتماد القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) بالإجماع الذي يمدد الإذن بتقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود عبر باب الهوى، في شمال غرب سورية، لمدة ستة أشهر إضافية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). وفي كلتا الحالتين، أسلط الضوء على دور المشاركين في الصياغة، فضلاً عن دور الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن.

ومع ذلك، لا بد لي من الإشارة إلى أنه بينما كان ذلك التمديد حتى تموز/يوليه المقبل حيويًا لمواجهة الظروف المحفوفة بالمخاطر التي يمر بها السكان السوريون، ينبغي للمجلس أن يشجع على زيادة القدرة على التنبؤ في الأطر الزمنية لعبور المساعدات الإنسانية.

ولذلك، بينما يجب على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعموا الجهود الرامية إلى تحسين الظروف على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال عمليات المساعدة المستدامة والأمن عبر خطوط التماس في الوقت المناسب، ينبغي أن يأذن المجلس في تموز/يوليه بتمديد عبور الحدود لمدة ١٢ شهراً على الأقل أو طالما تقتضي الحالة الموصوفة في تقرير الأمين العام ذلك.

وبالعودة إلى الأطروحة الأولى لبياني، فإن الحل الوحيد الممكن للنزاع هو حل سياسي. ولعل المقاعد الشاغرة على طاولات العائلات

استئناف العملية السياسية أهمية حيوية. ونغتتم هذه الفرصة للإشادة بالمبعوث الخاص بيدرسن على جهوده المتواصلة، في سياق صعب، للمضي قدماً بعملية بناء الثقة استناداً إلى مبدأ خطوة مقابل خطوة وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ولعقد دورة تاسعة للجنة الدستورية بقيادة سورية وبتيسير من الأمم المتحدة. كما نحث الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتحمل مسؤولياتها بالالتزام باستئناف الحوار والتعاون لترسيخ حمزة الاتفاقات الثنائية التي توصلت إليها الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة لتصبح وقفاً لإطلاق النار على الصعيد الوطني من أجل الشعب السوري.

ونلاحظ باهتمام التقدم المحرز في العمليات عبر الحدود في جميع أنحاء سورية بعد تحديث الأمم المتحدة لخطةها لزيادة الوصول تدريجياً وتكثيف المساعدة للمحتاجين من أجل استكمال استجابة الآلية العابرة للحدود. فقد أرسل ما مجموعه ١٠ قوافل بين آب/أغسطس ٢٠٢١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، بزيادة تدريجية في كل من حمولات الشاحنات وعدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم. ولذلك، ندعو الأطراف إلى مواصلة ضمان المرور الآمن للقوافل العابرة للحدود وأفرادها.

ورحبت مجموعة البلدان الأفريقية الثلاثة بموافقة مجلس الأمن بالإجماع في ٩ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9237) على تمديد الإذن بتقديم المعونة الإنسانية عبر معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية حتى ١٠ تموز/يوليه. وبناءً على ذلك، يأذن القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) بعمل تلك الآلية حاسمة الأهمية التي تقدم مساعدة حيوية لـ ٢,٧ ملايين محتاج كل شهر - أي ما يقرب من ٦٥ في المائة من المحتاجين في شمال غرب سورية. ومما يزيد من أهمية تمديد الآلية العابرة للحدود بالنسبة للشعب السوري غياب بديل لها حتى الآن، سواء من حيث الحجم أو التأثير. ونؤكد من جديد التزامنا باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

في الختام، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة من جديد تضامنهم مع الشعب السوري في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. والالتزام الراسخ وبحسن نية من جانب جيران سورية أمر ضروري لتحقيق ذلك.

ونشعر بحساسية بشكل خاص تجاه محنة النساء والفتيات، اللائي لا يزلن يتأثرن بشكل غير متناسب بالأزمة. إنهن يواجهن العنف الجنسي، والزواج القسري والمبكر، ومحدودية فرص الحصول على سبل العيش. ومن بين ٨,٥ ملايين شخص محتاج إلى المساعدة بسبب العنف الجنسي، أكثر من ٥٥ في المائة من النساء و ٣٧ في المائة من الفتيات.

ولتلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار، في حين لا يزال المستوى العام لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لسورية منخفضاً، تدعو مجموعة الدول الأفريقية الثلاث إلى مزيد من التضامن وزيادة التمويل الإنساني، بما في ذلك مشاريع التعافي المبكر وسبل العيش. ونلاحظ مع الارتياح أنه في عام ٢٠٢٢، ساهم المانحون بمبلغ ٥١٧,٦ مليون دولار لتمويل مشاريع التعافي المبكر بشكل جزئي أو كلي في ١٤ محافظة.

وندعو إلى رفع الجزاءات التي يمكن أن تعيق الحصول على الإمدادات الطبية الأساسية أو الدعم الطبي المتعلق بجائحة كوفيد-١٩ أو المساعدات الغذائية في سورية من أجل الحيلولة دون أن يصبح للجزاءات عواقب إنسانية سلبية غير مقصودة، وفقاً لقرار المجلس ٢٦٦٤ (٢٠٢٢).

وتلاحظ مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بقلق عميق استمرار الأعمال العدائية والغارات الجوية والقصف على طول الخطوط الأمامية وفي جيوب في جميع أنحاء البلد. وتتسبب تلك الأعمال القتالية في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ففي شمال غرب سورية وحده، قتل ١٣٨ مدنياً وجرح ٢٤٩ آخرون بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

ولذلك، نحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيلة، وعلى كفالة تجنب المدنيين والأعيان المدنية دائماً في جميع العمليات العسكرية. ونخشى خطر التصعيد وزيادة تدهور الحالة. وثمة حاجة ملحة للغاية لاستعادة الهدوء النسبي في الميدان. وتحقيقاً لتلك الغاية، يكتسي

لقد انقضت سبع سنوات منذ أن اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتبقى المبادئ المنصوص عليها في ذلك القرار السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام للنزاع والأزمة الإنسانية في سورية.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة مضوي على إحاطتهما.

مر عام آخر، فيما تقترب من السنة الثانية عشرة للحرب المروعة التي دمرت سورية وشعبها. وبالنسبة لجميع الأطفال الذين يبلغون من العمر ١٢ عاما في سورية، فإن كل ما رأوه منذ اليوم الأول في حياتهم لم يكن سوى الحرب وعواقبها الكارثية. وقد نشأوا في خوف دائم من الموت، وهم يواجهون الجوع الحاد والبرد القارس من دون تلقي أي تعليم أو رعاية صحية ويعيشون حالة مستمرة من النزوح الدائم والعوز. وكل ما رأوه من حولهم، من دون فهم، هو انتشار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع ومنهجي. وما أن يبدأوا في فهم معنى الحياة، قد ينتهي بهم الأمر إلى الاعتقاد بأن ما يرونه هو العالم - لا، إنها سورية، المكان الذي عانى فيه المواطنون من دمار مميت وواسع النطاق لا مثيل له تقريبا في التاريخ الحديث.

إن المفارقة المؤسفة والمؤلمة في كل ذلك هي أن الأطفال الذين يتصادف أن عمرهم ١٢ عاما في سورية اليوم يُعتبرون محظوظين لأنهم نجوا من نزاع فظيع لا نهاية له، حيث يستمر قتل الأطفال وغيرهم من المدنيين بشكل يومي في سورية. وغني عن القول إن حالة الأطفال والنساء المحتجزين في مخيمات النازحين أسوأ بكثير - فهم يعيشون في ظروف مزرية ولاإنسانية، في سجن داخل سجن.

ولا شك في أن النظام هو المسؤول الأول عن المأساة التي تعيشها سورية. لقد أظهر باستمرار وبثد أن اللغة الوحيدة التي يعرفها هي لغة القمع الشديد لمواطنيه. إن ما حدث خلال السنوات الـ ١٢ الماضية الطويلة دليل مأساوي حي على الازدراء الشديد لحقوق الإنسان والتدمير الغاشم للحياة اللذين يتسبب فيهما النظام ويقدمهما، وذلك في خضم مقابر جماعية وخسة تتعذر على الفهم. هناك حوالي ٠٠٠

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن ونائبة المدير السيدة مضوي على إحاطتهما المؤثرتين اليوم. أود أن أؤكد على الثلاث نقاط التالية:

أولا، ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) مؤخرا لمواصلة إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى ملايين السوريين المحتاجين. ولكن لنكن واضحين. وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، فإن ستة أشهر ليست جدولا زمنيا كافيا يمكن للعاملين في المجال الإنساني أن يعملوا خلاله بفعالية. وقد أدبت دوائر العمل الإنساني باستمرار على تحذيرنا من أن تجديد الولاية لفترات أقصر يجبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على توجيه الكثير من جهودها إلى التخطيط للطوارئ. ويحد عدم اليقين هذا من قدرة تلك الوكالات والمنظمات على مساعدة المحتاجين. وفي الوقت نفسه، يستمر الوضع الإنساني في التدهور، حيث أن ١٥,٣ مليون سوري في حاجة ماسة الآن إلى المساعدات الإنسانية.

ثانيا، مع تزايد الاحتياجات الإنسانية سنويا، يواصل نظام الأسد الاستفادة من إنتاج المخدرات والاتجار بها، وأبرزها الكبتاغون، وهو ما يدر بلايين الدولارات سنويا على النظام. إن تحويل البلد إلى دولة مخدرات يضر بالشعب السوري ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي. ونحث الشركاء في المجتمع الدولي على إدانة ذلك بوضوح ومواصلة دعم المتضررين من تجارة الكبتاغون.

ثالثا، نشيد بجهود المبعوث الخاص بيدرسن لمواصلة التواصل مع دمشق، وكذلك مع بلدان المنطقة وخارجها. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم عملية سياسية تتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب أن نحترس من أي عملية لا تحقق التطلعات المشروعة للشعب السوري ولا تسهم في تحقيق سلام دائم ومستدام. وكنا قد سمعنا من روسيا أنها تتخذ خطوات لتجديد نشاط اللجنة الدستورية، لكننا لم نشهد أي تقدم. ونحث روسيا على التوقف عن تعطيل ما يجب أن تكون عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها. لقد حان الوقت للتوقف عن مناقشة عملية اللجنة الدستورية والبدء في معالجة المضمون.

هي وحدها التي ستساعد على وضع نهاية قطعية للنزاع وتقديم منظور جديد للسوريين - منظور يحتاجون إليه ويستحقونه.

وقبل بضعة أسابيع فقط، أظهر المجلس الوحدة - على أساس المنطق والحقائق والواقع - بتمديد الولاية الإنسانية عبر الحدود. وأظهر أنه عندما توضع مصالح المحتاجين في المقام الأول، فإن الدبلوماسية تعمل وتحقق نتائج، ويضطلع المجلس بمسؤولياته وينقذ الأرواح. ويجب أن نأخذ في الحسبان الملاحظة الواضحة جدا التي أبدتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرات عديدة، بما في ذلك اليوم، بأن تجديد ولاية إيصال المساعدات عبر الحدود في المستقبل ينبغي أن يستمر لمدة عام واحد على الأقل بغية تزويد الموجودين في الميدان والأمم المتحدة وجميع المعنيين بالوسائل المناسبة لأداء مهامهم. ونحن بحاجة إلى تطبيق نفس نهج الوحدة لدعم العملية السياسية إذا أردنا مساعدة السوريين على تجاوز المأزق كامل الأركان الذي يعترى هذه الأزمة التي لا نهاية لها والتي تتسم بأبعاد مروعة، على نحو ما وصفها الممثل الخاص للأمين العام، وإعطاء السوريين، وخاصة الأطفال الذين ذكروهم وشباب البلد، فرصة لحياة أفضل، وحياة بلا حرب تكفل فيها الحقوق والكرامة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بيدرسن والسيدة مضوي على إحاطتهما.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، كما نفعل كل شهر، نأسف لغياب أي انفتاح من جانب النظام للتفاوض، تحت رعاية الأمم المتحدة، على أساس لسلام دائم على النحو المحدد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع. وعلى الرغم من جهود المبعوث الخاص، فإن اللجنة الدستورية، التي لم تتمكن من تحقيق نتيجة واحدة منذ إنشائها، لم تعد تجتمع على الإطلاق. وبغية تجاوز الوضع الراهن، تم اقتراح ما يسمى بنهج خطوة مقابل خطوة، الذي تؤيده فرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين. يجب على النظام أن يلتزم بذلك النهج. إن أي تغيير في الموقفين الفرنسي والأوروبي بشأن رفع العقوبات والتطبيع وإعادة الإعمار لن يكون ممكناً إلا إذا التزم النظام بعملية سياسية ذات مصداقية وشاملة للجميع.

١٣٠ سوري محتجزون ولا يزالون يقبعون في السجون في ظروف لا يمكن تصورها. وآخرون مفقودون أو اختفوا، وكما أكد المبعوث الخاص مرة أخرى اليوم، فإن النظام السوري يخفي تماماً عن كل أسرة سورية تقريباً - والعالم - مكان وجودهم.

ويواصل النظام تجاهل النداءات العاجلة المستمرة للعائلات في أنحاء سورية التي تلتبس توضيح مصير ومكان وجود أحبائها المفقودين. ولذلك، تقوم حاجة إلى اتخاذ إجراءات جادة لوضع حد للممارسة الخسيسة المتمثلة في الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، ولمحاسبة الجناة. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا لإنشاء آلية جديدة للأشخاص المفقودين في سورية. ونكرر دعمنا الكامل لعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، ونضم صوتنا إلى الدعوة الموجهة إلى جميع الدول والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة من أجل توفير المعلومات والوثائق ذات الصلة لدعم المسائلة في سورية.

ونأسف لاستمرار عرقلة عمل اللجنة الدستورية بشأن وضع الأساس لصياغة دستور جديد وبدء الانتقال السياسي نحو سورية أخرى، سورية الديمقراطية. فعندما تكون جميع المؤشرات الرئيسية حمراء وواضحة، وعندما يعلم الجميع أن البلد يحتاج إلى كل شيء - ولكنه يحتاج بالدرجة الأولى إلى طريق نحو مستقبله - فإن عرقلة اللجنة الدستورية تساوي ارتكاب جريمة، وهي جريمة ضد الناس وأملهم. ونؤيد استمرار انخراط المبعوث الخاص بيدرسن مع الأطراف المعنية في سورية والمنطقة لصالح عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل المضي قدماً في حل سياسي شامل للجميع يحمي سلامة أراضي سورية ووحدتها وسيادتها، فضلاً عن حقوق مواطنيها وكرامتهم. إن العملية السياسية الحقيقية والشاملة للجميع، بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية للمرأة بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)،

من النزاع في سورية واضح وقد سمعنا ذلك اليوم. ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل سياسي. ولهذا السبب تدعم سويسرا جهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص، غير بيدرسن، استنادا إلى الولاية التي كلفه بها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع. ونشيد به على مشاوراته الأخيرة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية على أعلى مستوى. هذه الجهود ضرورية لبناء الثقة بين الأطراف والحفاظ على الزخم من أجل التوصل إلى حل سياسي في وقت تتفاقم فيه الحالة الإنسانية والأمنية والاقتصادية الهشة بالفعل في سورية بشكل خطير.

ومن أجل الوفاء بالتزامها بتنفيذ قرارات المجلس، تقدم سويسرا أفضل الضمانات الممكنة لاستمرار عملية السلام في جنيف، المقر الرئيسي للأمم المتحدة في أوروبا. ويحدونا أمل كبير في أن تستأنف اللجنة الدستورية عملها قريبا تحت رعاية مكتب المبعوث الخاص. ويدعو مجلس الأمن، من خلال القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، إلى مراعاة صوت الشعب السوري وتوقعاته. وتدعم سويسرا منظمات المجتمع المدني السورية، ولا سيما من خلال غرفة دعم المجتمع المدني في جنيف. وتشارك منظمات المجتمع المدني في تحديد حل سياسي مناسب ومستدام. وفي جميع المناطق، تقوم ببناء التماسك الاجتماعي والحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد.

وأخيرا، تود سويسرا أن يُبقي مجلس الأمن مسألة الأشخاص المحتجزين أو المفقودين قيد نظره. ويؤكد القراران ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٤٧٤ (٢٠١٩) أهمية هذه المسألة في أي عملية سلام. وتتضم سويسرا إلى نداءات المبعوث الخاص والأسر وتثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لتسليط الضوء على مصير أولئك الأشخاص. وتدعو جميع الأطراف إلى وضع حد لممارسات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في سورية. وسيكون السماح بوصول المنظمات الإنسانية المتخصصة إلى جميع أماكن الاحتجاز خطوة أساسية في هذا الاتجاه. وتظهر التجربة أنه لا يمكن استعادة الثقة في المجتمع حتى تحصل عائلات المفقودين على إجابات حول مصير أحبائهم. تنتظر النساء وعشرات الآلاف من الأيتام في جميع أنحاء البلد أن

ثانيا، يتحمل النظام وحده المسؤولية الكاملة عن الكارثة الإنسانية التي يواجهها الشعب السوري. وقد تسببت وحشية النزاع والقمع في واحدة من أكبر تحركات الناس في هذا القرن من حيث المشردين واللجئين على حد سواء. وستواصل فرنسا وأوروبا الانخراط مع الشعب السوري لإنقاذ الأرواح ومكافحة العنف الجنسي والجسدي ومواجهة خطر المجاعة وتلبية الاحتياجات الطبية. وفي الوقت الذي لا يزال فيه السكان السوريون يواجهون أزمة إنسانية مدمرة، مع وجود ١٥,٣ مليون شخص محتاج، فإننا نذكر بأهمية كفالة الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية. كان من الضروري تجديد المجلس للآلية العابرة للحدود، وإن كان لمدة ستة أشهر فقط. إن ضمان الوصول من دون عوائق أمر ضروري لكفالة المساعدة الإنسانية الفعالة. ومن واجبنا جميعا أن نحترم القانون الدولي الإنساني. ويتطلع اللاجئون السوريون إلى العودة إلى سورية عندما يتم ضمان سلامتهم واحترام حقوقهم. ولذلك، فإن الأمر متروك للنظام السوري لتهيئة الظروف اللازمة لعودتهم.

ثالثا، يجب أن نواصل مكافحة الإفلات من العقاب. فهناك ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عداد المفقودين، وارتكبت فظائع لا حصر لها. ولا يمكن تحقيق السلام بدون عدالة. وستواصل فرنسا الكفاح بلا كلل لضمان محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

السيدة بايرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أدلي بهذا البيان

بشأن الحالة السياسية في سورية بصفتي الوطنية.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به زميلي البرازيلي بالنيابة عن بلدينا.

وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ونائبة المدير مضوي على إحاطتهما القاتمتين، ولكنهما مهمتان جدا.

فلا يزال السكان المدنيون السوريون يتعرضون لمصاعب شديدة. ويساور سويسرا القلق إزاء استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وتدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي. إن المخرج

أظهر وحدة المجلس في وضع احتياجات الشعب السوري فوق أي حسابات سياسية. إلا أنه يتعين علينا العمل لإيجاد حلول تحترم سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، ومنها مضاعفة حجم ووتيرة المساعدات عبر الخطوط ومشاريع الإنعاش المبكر. ونشيد هنا بجهود الأمم المتحدة في زيادة هذه المساعدات ونؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

يعرب بلدي عن بالغ قلقه إزاء الأوضاع الإنسانية المتردية في المخيمات، خاصة أثناء موجات البرد والشتاء القارس في الوقت الذي لا تتوفر فيه البنية التحتية الأساسية. الأمر الذي يهدد حياة الملايين، بمن فيهم الأطفال والنساء. ونشدد على ضرورة النظر في حلول طويلة الأمد لمعالجة هذه الأوضاع والتخفيف من معاناة الشعب السوري.

وختاماً، نأمل أن يشهد هذا العام المزيد من الخطوات الإيجابية التي من شأنها تهيئة الظروف المناسبة لوضع سورية على مسار الأمن والاستقرار.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن ونائبة المدير مضوي على ملاحظتهما. كما هو الحال دائماً، فإن المستجدات التي قدامها اليوم هي تذكير مهم بالمعاناة المستمرة التي يقاسيها الشعب السوري والحاجة إلى إيجاد حل سياسي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

مع اقتراب النزاع السوري من عامه الثالث عشر، يعاني ملايين السوريين من الفقر المدقع والجوع والمرض. ففي عام ٢٠٢٣، سيحتاج حوالي ١٥,٣ مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. والأحوال المعيشية للشعب السوري تزداد سوءاً عاماً بعد عام. وبسبب تأثير سنوات العنف الذي مارسه النظام السوري ضد الشعب السوري وعدم الاستقرار والفساد والنزاعات الاقتصادية وعدم إحراز تقدم على الجبهة السياسية، بات من المستحيل على السكان تلبية أبسط احتياجاتهم. وتنتشر الكوليرا بسرعة في جميع أنحاء البلد. وهناك أكثر من مليوني طفل غير ملتحقين بالمدارس، وغالباً ما يُجبرون على العمل أو يدفعون إلى الزواج المبكر لإعالة أسرهم. تلك هي العواقب

يسمعوا من زوج أو والد أو أخ من أجل استعادة القدرة على التحكم في حياتهم. فلديهم الحق في المعرفة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة غادة مضوي على إحاطتهما.

أصبحت الأراضي السورية على امتداد إثني عشر عاماً من الأزمة بمثابة مسرح لأحداث سياسية وعسكرية، ألقت بظلالها على الشعب السوري، حيث أدت هذه التطورات إلى نتائج مأساوية على كافة الأصعدة، بما فيها الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية. وبينما اعتمد المجلس مطلع هذا العام قراراً لتمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود للتخفيف من الأوضاع الإنسانية المتردية في سورية، إلا أن الجرح الغائر لا تداويه ضمانة. فهذه الجهود، رغم أهميتها، لا تعالج مختلف جوانب الأزمة السورية، خاصة على المدى البعيد. ونؤكد هنا على الحاجة إلى التوقف عن اتباع نهج متجزئ ومؤقت والانتقال من إدارة الأزمة السورية إلى حلها، ويشمل ذلك العمل على طي صفحات الخلاف عبر التواصل السياسي والحوار والجهود الدبلوماسية. كما نشدد على أهمية إيجاد حلول عربية للآزمات العربية سعياً لبناء مستقبل أفضل لشعوب المنطقة.

واستعراضاً للأوضاع السياسية، تؤكد دولة الإمارات على أهمية دعم مساعي المبعوث الخاص إلى سورية والجهود الدبلوماسية العربية والإقليمية لإنهاء الأزمة. وفي سياق الاجتماع الثلاثي المزمع عقده، نأمل أن تثمر مثل هذه الجهود والمبادرات الدولية بشأن سورية عن نتائج تصب في مصلحة الشعب السوري، وبما يدعم الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي الوقت ذاته، نؤكد مجدداً على أهمية الخروج من حالة الشلل التي أصابت اللجنة الدستورية خلال الفترة السابقة باعتبارها المنصة الوحيدة لإجراء حوار وطني بناء بين السوريين، وبقيادة وملكية سورية، دون تدخلات أو إملاءات خارجية، وذلك بهدف الدفع قدماً بالمسار الدستوري.

وانتقالاً إلى الأوضاع الإنسانية، نرى أن اعتماد قرار تمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود بالإجماع (القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣))

بتواصل المبعوث الخاص مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية في تشرين الثاني/نوفمبر ونشدد ضرورة أن تكون مشاركة المرأة أكثر من مجرد إجراء شكلي. وينبغي النظر إلى عتبة الـ ٣٠ في المائة المتفق عليها على أنها الحد الأدنى.

إن عامل الوقت أساسي. وكما أوضح المبعوث الخاص بيدرسن، فإن مخاطر التصعيد العسكري في أجزاء من البلد لا تزال حقيقية. ولذلك، فإن الخطوة الأولى هي أن تتراجع جميع الأطراف عن التصعيد وأن تعمل من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ويجب أن نبقي مسترشدين باحتياجات الشعب السوري وثابتين في السعي لتحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضدهم. وفي هذا السياق، تكرر مائدة تأكيد تأييدها للعمل الذي تقوم به الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ لكفالة تحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم وفق تصنيف القانون الدولي. وتواصل مائدة أيضا دعم تنفيذ الجزاءات محددة الأهداف ضد الأفراد والكيانات المعنيين الضالعين في قمع الشعب السوري.

كما نشدد على ضرورة أن تكون جميع عمليات عودة السوريين من اللاجئين والنازحين داخليا قانونية وأمنة وكريمة وطوعية، وفقا للمعايير التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وعلاوة على ذلك، ندعو الحكومة السورية إلى كفالة الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفا فورا وعلى نحو شفاف وقابل للتحقق وتقديم معلومات عن مكان ومصير الآلاف المفقودين.

في الختام، أكد مجددا دعم مائدة للمبعوث الخاص بيدرسن ولعمله الدؤوب في دفع العملية السياسية في سورية قدما. وتؤيد مائدة نهجه القائم على مبدأ خطوة مقابل خطوة وتدعو الحكومة السورية إلى المشاركة بإخلاص وموضوعية في مساعيه الحميدة. ويجب أن تكون الأولوية للشعب السوري، لأن هذا هو السبيل السليم الوحيد للمضي قدما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

المؤلمة للنزاع على ملايين الأطفال في سورية. وكما أشار مقدما الإحاطتين اليوم، فإن الوضع في سورية لا يزال أولا وقبل كل شيء أزمة تتعلق بالحماية.

لقد كان من دواعي سرور مائدة اتخاذ المجلس بالإجماع في ٩ كانون الثاني/يناير للقرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) (انظر S/PV.9237)، الذي نص على تجديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود لمدة ستة أشهر أخرى. ونشجع على مواصلة وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى إيصال المساعدات بنجاح عبر قوافل المعونة العابرة لخطوط التماس في شمال غرب سورية. ومع ذلك، من الواضح أن تلك العمليات عبر خطوط التماس لا يمكن أن تحل محل الآلية العابرة للحدود في باب الهوى من حيث حجمها ونطاقها. وتؤيد مائدة استخدام جميع الطرائق لتلبية احتياجات الملايين في جميع أنحاء البلد.

إن سورية اليوم بلد تتخلى فيه الأمهات عن بعض الوجبات لإطعام أطفالهن. وبما أن جانبا كبيرا من البنية التحتية للبلد قد دُمر، فإن الكهرباء والوقود أندر من أي وقت مضى. وتواجه المدن الكبرى انقطاعات طويلة في التيار الكهربائي. ونشدد على أهمية دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية وتعزيز برامج الرعاية الصحية والتغذية للأمهات وأطفالهن. ونعرب أيضا عن شكرنا وامتناننا على عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يسعون جاهدين للوصول إلى ملايين السوريين كل يوم، معرضين أنفسهم لخطر كبير. ولا تزال مائدة ملتزمة بمساعدة الشعب السوري وتقديم الدعم الإنساني، فضلا عن كفالة وصوله إلى من هم في أمس الحاجة إليه.

ببساطة، لا يمكن أن يكون هناك مزيد من التأخير في إحراز تقدم سياسي مجد وموضوعي تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتحث مائدة على الإسراع بإعادة انعقاد اللجنة الدستورية في جنيف وتدعو الحكومة السورية إلى المشاركة بحسن نية في ذلك الصدد. ونسلط الضوء أيضا على أهمية كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع مراحل العملية السياسية. وفي هذا الصدد، نرحب

لدى سورية تاريخ عريق وحضارة يعودان إلى آلاف السنين. دمشق هي إحدى أقدم المدن في العالم. وقد كانت حلب ذات يوم مركزاً تجارياً نابضاً بالحياة. دعونا نتذكر أنه ليس فقط حاضراً سورية على المحك بل أيضاً مستقبلها. اليوم لا يستطيع ملايين الأطفال الذهاب إلى المدرسة. ويجب علينا، نحن أعضاء المجلس، أن نبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى حل سياسي بطريقة متوازنة وبناءة حتى يأتي اليوم الذي يتمكن فيه هؤلاء الأطفال من استئناف تعليمهم ويمكن جميع السوريين من العيش في سلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): بداية، أود أن أكرر موقف وفدي من أن نمط المناقشات المتكررة لمجلس الأمن في كل شهر حول سورية، وبدون وجود أي تطورات تستدعي ذلك، يضع أعضاءه أمام روتين تكرار نفس الخطابات وترديد نفس العبارات. لكن يبدو أن الراغبين بهذا النمط من المناقشات والمتمسكين به لا يأبهون بالحفاظ على وقت وموارد المجلس والحاجة لتكريسها لخدمة وظيفته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، بل يحرصون على استغلاله لتكرار حملات الكذب والتضليل وإلقاء الافتراءات وتوجيه الاتهامات التي لا أساس لها.

بين انقضاء عام ٢٠٢٢، الذي شهد فيه السوريون أزمات إنسانية صعبة ومتعددة الأوجه، ودخول العام الجديد ٢٠٢٣، الذي يفتح الباب أمام البحث عن حلول لها وإيجاد السبل المناسبة للتخفيف منها، يجدر بنا التوقف للنظر في الأسباب الحقيقية التي أوصلت السوريين إلى هذا الوضع الإنساني الصعب، وأدت إلى تفاقمه واستمراره.

لقد قادت السياسات الخاطئة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ومنطقتنا عموماً، وفي سورية خصوصاً، إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها، وإلى تدمير المنجزات التنموية التي تحققت على مدى عقود. فقد عملت سياسة الفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في منطقتنا، وفي سورية التي تشكل جزءاً

أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، ونائبة مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة عادة مضوي، على إحاطتهما.

مع بداية عام ٢٠٢٣، تأمل اليابان أن يجلب العام الجديد زخماً جديداً. وترحب اليابان بالإجماع الذي توصل إليه مجلس الأمن في تجديد آلية إيصال المعونة عبر الحدود في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.9237) وتأمل أن يستمر هذا التضامن، بما في ذلك عندما يحين الوقت لتجديد الآلية مرة أخرى في تموز/يوليه - بغض النظر عن تباين الآراء على الجبهة السياسية.

مع اقترابنا من مرور ١٢ عاماً على اندلاع الأزمة السورية، فإن البلد محطم ومعاناة شعبه تجاوزت الحدود. لا يوجد فائزون في هذا النزاع. أكثر من نصف السوريين هم لاجئون أو مشردون داخلياً، وقد انتشرت الكوليرا ومرض فيروس كورونا على نطاق واسع، وانهار الاقتصاد. نحن ندرك تماماً الاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية، بما في ذلك أنشطة الإنعاش المبكر، مثل ترميم المدارس والمستشفيات ومرافق المياه والكهرباء؛ وإزالة الألغام الأرضية والحطام؛ وتقديم المساعدة الطبية الطارئة.

ومع ذلك، فقد أثبت التاريخ أن النزاعات تنتهي في نهاية المطاف وأنه من الممكن إعادة البناء. وتحقيقاً لهذه الغاية تحت اليابان جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على الانخراط بشكل هادف في عملية سياسية شاملة تيسرها الأمم المتحدة وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتدعو اليابان المجلس إلى توحيد الصف لدعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن. ويجب على المجلس أيضاً أن يعمل على ضمان أن تحرز اللجنة الدستورية تقدماً حقيقياً. وتشجع اليابان بقوة الحكومة السورية على أن تعالج بحسن نية مسألة المحتجزين والمفقودين وأن تهيئ بيئة مواتية لعودة اللاجئين. وفي هذا السياق، تنوّه اليابان مع التقدير باقتراح الأمين العام لإنشاء آلية جديدة لتحديد مصير الأشخاص المفقودين في سورية وتقديم الدعم للضحايا والناجين وأسرهم. وتحيط اليابان علماً أيضاً بسلسلة الإعلانات المتعلقة بالعفو التي تصدرها الحكومة السورية، ويحدوها أمل قوي في تنفيذها بشكل سريع ويمكن التحقق منه.

مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية، بفرض قيود على بيع التجهيزات، أو تقديم الخدمات، أو الدعم، أو قطع الغيار لعدد كبير من المشافي السورية العامة والخاصة، هو مثال عما تتسبب به هذه الإجراءات في تعريض حياة ملايين السوريين للخطر. وبعد كل ذلك يدعي الوفد الأمريكي وآخرون معه بأن العقوبات لا تطال المجال الصحي. ويتباكون أمامكم على تقديم المساعدات الإنسانية للسوريين.

ومما يؤسفنا هي التصريحات التي أدلى بها بعض مسؤولي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، سراً وعلمياً، من أنهم لن ينفذوا مندرجات القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) الذي اعتمدته المجلس مؤخرًا، وخاصة في مجالات التعافي المبكر والكهرباء. وهذا يعني عملياً أن هذا القرار سيبقى حبرا على ورق، كما هي عادة هذه الدول، والتي سنحملها أمامكم مسؤولية ذلك سلفاً.

لم توفر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون فرصة استغلال وتسييس الأنشطة الإنسانية، إذ تمارس على القائمين عليه الضغط والابتزاز عبر التحكم بالتمويل، كما تستخدم هيئات دولية مختلفة أداة لممارسة الضغوط السياسية على سورية بالتلاعب المفضوح بنصوص الاتفاقيات الدولية النازمة لها، أو بالانتقائية الخاطئة في تفسيرها لخلق آليات مسبقة.

إن مجمل هذا السلوك الأمريكي الهدام في سورية هو الذي أوصل ملايين السوريين إلى حالة انعدام الأمن والاستقرار، وحوّل جزءاً كبيراً منهم إلى لاجئين ونازحين وأفقدتهم أمنهم الغذائي ووضعهم في أوضاع إنسانية صعبة. كما إن جائحة كوفيد-١٩ والشتاء القارس وتفشي الكوليرا والأمراض المعدية الأخرى، لم تصف لهم سوى المزيد من المعاناة والكثير من البؤس والشتاء.

إن الجمهورية العربية السورية، إذ تدين كل هذه الجرائم والانتهاكات والممارسات اللاأخلاقية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، فإنها تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته والوفاء بالولاية المنوطة به في احترام سيادة واستقلال سورية ووحدة وسلامة أراضيها وضمان تعويضها عن كل الأضرار التي لحقت بالشعب السوري جراء هذه السياسات والممارسات الخاطئة.

هاماً منها، إلى افتعال المشاكل وتضخيمها لإشغال التوترات، ومن ثم النزاعات، بما في ذلك عبر إنفاق مئات ملايين الدولارات على جهات إعلامية مشبوهة لتضليل الرأي العام ولتشويه صورة الدولة السورية.

لقد قادت هذه السياسة الخبيثة إلى هدم وتدمير كل ما تم تحقيقه من إنجازات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى بروز تنظيمات إرهابية، في مقدمتها تنظيم داعش والنصرة الإرهابيان، وخلق هياكل ضارة وأطر غريبة عن المجتمع السوري هدفها الوحيد هو خدمة المصالح الجيوسياسية الأثنية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

لقد اخترعت الولايات المتحدة وحلفاؤها في "الناتو" ذرائع مختلفة للتدخل مباشرة في سورية، فتلاعبوا بنصوص القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لتبرير تواجدهم العسكري اللاشرعي على الأراضي السورية، مما ساهم بشكل كبير في تهديد سيادة ووحدة وسلامة الأراضي السورية، وسرقة الموارد والثروات الوطنية السورية، وفي مقدمتها النفط والقمح والغاز، والتي تتجاوز قيمتها أكثر من ١٠٠ بليون دولار.

إن توفير الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لمظلة الحماية والإفلات من العقاب لإسرائيل ساهم في استمرار احتلالها للجولان السوري منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، ومنع هذا المجلس من تحمل مسؤوليته إزاء عدوان إسرائيل المتكرر على سيادة سورية وعلى المرافق الحيوية فيها، والتي كان آخرها الاعتداء على مطار دمشق الدولي مطلع هذا العام، وأدى إلى وقوع شهداء وإصابات وخسائر مادية، وخروج المطار - وهو منشأة مدنية - لبعض الوقت عن الخدمة. لم أسمع من هؤلاء الذين يدعون هنا الحرص على سورية وعلى السوريين أية إدانة لهذه الاعتداءات، مما يفضح نفاقهم ومعاييرهم المزدوجة.

وبالتوازي مع كل ذلك عمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون إلى فرض تدابير قسرية أحادية على الشعب السوري، تدابير لا شرعية ولا إنسانية ولا أخلاقية، لم تسهم إلا في مفاقمة معاناة السوريين داخل سورية وخارجها، خاصة وأن أثرها يشمل دولاً ثالثة. إن استهداف القطاع الصحي السوري الذي يقدم الرعاية الصحية لملايين السوريين، بما فيه مشافي الأطفال التخصصية، عبر قيام

على عملية يقودها ويملكها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة. ويجب احترام السيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية احتراماً كاملاً، طوال هذه العملية. ويظل الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً لسورية والمنطقة. غير أن وجود قوات أجنبية في شمال سورية بذريعة مكافحة الإرهاب ينبغي أن لا يستخدم لانتهاك وتقويض السيادة الوطنية السورية وسلامة أراضيها. ولا يزال هذا الوجود غير القانوني ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويهين ظروفًا مثالية للأنشطة الإرهابية، التي يجب إنهاؤها. ومن أجل تهيئة أرضية مواتية لإنهاء الأزمة في سورية، يجب على جميع القوات الأجنبية غير المدعوة مغادرة البلد من دون أي شرط مسبق أو تأخير، ويجب مواجهة الجماعات الإرهابية.

وبنفس القدر من الأهمية، يجب على مجلس الأمن أن يجبر النظام الإسرائيلي على الإنهاء الفوري لجميع أعمال العدوان ضد سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. فالنظام الإسرائيلي يواصل ارتكاب هذه الأعمال غير المشروعة التي تتعارض مع القانون الدولي، على الرغم من مطالبات الجمهورية العربية السورية المتكررة إلى المجلس لإدانتها صراحة. وندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي شنّه النظام الإسرائيلي مؤخراً في ٢ كانون الثاني/يناير على مطار دمشق الدولي، والذي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني ويعرض السلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر.

والى جانب الأعضاء الآخرين في صيغة أستانا، نؤيد عمل اللجنة الدستورية، الذي يجب أن يستمر وفقاً لنظامها الداخلي ومن دون تدخل أجنبي أو جداول زمنية مفروضة بشكل مصطنع. ونأمل أن تزال العقوبات الإجرائية التي تعترض عمل اللجنة الدستورية نتيجة للمشاركة البناءة من الأطراف وحسن نيتها، وأن يعقد الاجتماع المقبل للجنة قريباً. وفي هذا السياق، نؤيد المشاركة البناءة للأطراف مع المبعوث الخاص لحل الخلافات حول اجتماع اللجنة الدستورية بشكل فعال. كما إننا نؤيد تفاعل المبعوث الخاص مع السلطات السورية، وهو أمر مطلوب للعملية السياسية.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المتزايدة التدهور في سورية، ترحب إيران باتخاذ القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) بالإجماع، الذي يمدد الآلية العابرة

لقد تعاملت حكومة الجمهورية العربية السورية، خلال السنوات الصعبة التي مرت بها، بشكل مسؤول مع كل هذه التحديات التي واجهتها، وعمل أبنائها بروح وطنية عالية لمحاربة الإرهاب، فقضت على جزء كبير منه. وهي اليوم أكثر إصراراً من أي وقت مضى على مواصلة جهودها لمكافحة ما تبقى من فلول الإرهاب واستعادة الأمن والاستقرار لكل المناطق في سورية.

كما دعمت الحكومة السورية مسارات التسوية السياسية وإرساء المصالحات الوطنية التي ساهمت في تعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ على تماسك المجتمع السوري وسهلت وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، بما يضمن تلبية احتياجات السوريين ويسهم في دعم صمودهم. كما نفذت سورية التزاماتها القانونية بموجب الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها وحرصت على دعم كل المبادرات التي تقدمت بها دول شقيقة وصديقة، وفي مقدمتها اجتماعات صيغة أستانا، وذلك بهدف التخفيف من تداعيات هذه الأزمة أو إيجاد حلول لها.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكد مجدداً على أن الحل النهائي للأزمة في سورية يتطلب: وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمنهجية، وإنهاء الوجود الأجنبي اللاشعري على الأراضي السورية في شمالها الشرقي وفي شمالها الغربي، وما يرتبط به من تنظيمات إرهابية وميليشيات انفصالية، والرفع الفوري وغير المشروط لإجراءات الإرهاب الاقتصادي والعقاب الجماعي المفروضة على الشعب السوري والارتقاء بالوضع الإنساني من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين بشكل عادل ومن دون تمييز، ووفاء المانحين بالتزاماتهم التي قطعوها حيال خطة الاستجابة الإنسانية، وزيادة مشاريع التعافي المبكر والتوسع فيها كما ونوعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد بيدرسن والسيدة مضوي على إحاطتهما المتبصرتين.

إننا نؤكد مرة أخرى موقفنا الثابت، على المسار السياسي، بضرورة حل الأزمة السورية وفقاً لمبادئ القانون الدولي. فالحل السياسي القائم

الدبلوماسية المحسنة لأننا نعتقد أن وجود سورية آمنة ومأمونة ومزدهرة يعود بالنفع على الشعب السوري والمنطقة والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ونائبة المدير العام مضوي على إحاطتهما.

في وقت سابق من هذا الشهر عندما وافق مجلس الأمن على تمديد مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود لمدة ستة أشهر إضافية، تنفس الصعداء ملايين السوريين الذين يعتمدون على تلك المساعدة الحيوية ودوائر العمل الإنساني. ونشكر إيرلندا والنرويج على عملهما المتقاني والمسؤول كمشاركين في صياغة الملف الإنساني السوري خلال العامين الماضيين. ونهني سويسرا والبرازيل على تسلمهما تلك المسؤولية الهامة. ونتوقع أن يكون الواجب الإنساني، في مواجهة الاحتياجات غير المسبوقة في سورية، في صميم عمل المجلس في الفترة المقبلة.

إن اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) مهم ومرحب به، نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه آلية الأمم المتحدة عبر الحدود في إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى ٤,١ ملايين شخص في شمال غرب سورية. ويتطلب حجم الأزمة الإنسانية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي صيانة آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود على المدى الطويل. ونكرر ندائنا إلى أعضاء المجلس لمواصلة فعل الصواب ودعم الآلية العابرة للحدود التي لا غنى عنها طالما كانت هناك حاجة إليها. وينبغي لذلك أن يكون قراراً قائماً على الاحتياجات، لا قراراً محدداً زمنياً. وسنواصل دعم التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن من جميع جوانبها، بما في ذلك تيسير إيصال المعونة عبر خطوط التماس.

تشهد سورية أكبر عدد من الاحتياجات الإنسانية وسط ظروف الشتاء القاسية. ففصل الشتاء يضرب بالفعل المجتمعات بالأضرار والفيضانات التي لا يمكن التنبؤ بها وبدرجات الحرارة المتدنية. وبالنسبة للعديد من العائلات من بين ٦,٨ ملايين نازح داخلياً في

للحدود لمدة ستة أشهر إضافية، وتعتبر هذا الإجراء خطوة هامة إلى الأمام لتلبية احتياجات سورية الملحة، لا سيما في ضوء ظروف الشتاء القاسية. غير أننا ما زلنا نشدد على أن الآلية العابرة للحدود ليست سوى آلية مؤقتة بطبيعتها. ونعتقد أنه يجب معالجة الشواغل المشروعة للجمهورية العربية السورية، إلى جانب الثغرات والتحديات المحددة، في المناقشات بشأن التمديد الجديد، في تموز/يوليه.

ونشيد بالجهود التي بذلتها حتى الآن الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى لتلبية احتياجات الشعب السوري. ونحن واثقون من أن التركيز سينصب، عند تنفيذ القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، على تحسين مشاريع الإنعاش المبكر لإعادة بناء البنية التحتية الحيوية وتعزيز عمليات المعونة عبر خطوط التماس وتوفير الكهرباء، التي تم تحديدها على أنها تحد ملح ومطلب أساسي لجميع السوريين. وبناء على ذلك، ينبغي ألا تحول الظروف السياسية دون وصول المعونة الإنسانية إلى المحتاجين، ويجب على جميع الأطراف التقيد الصارم بالمبادئ الأساسية التي تحكم المساعدة الإنسانية مع الحفاظ على الحياد والشفافية.

ونكرر دعوتنا إلى رفع التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية، ولا سيما تلك التي تستهدف الناس العاديين والمرضى في القطاع الصحي. فهذه الأعمال غير القانونية تحول دون تنفيذ القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، مما يزيد من صعوبة إيصال المعونة الإنسانية، بل ويؤخر عودة اللاجئين والمشردين داخليا. ونحث المجتمع الدولي على زيادة تمويل الجهود الإنسانية في سورية، لا سيما في ضوء ظروف الشتاء القاسية.

وأخيراً، نشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة السورية من أجل المصالحة المحلية والوطنية، والتي تشكل خطوة حاسمة نحو استعادة الاستقرار في سورية وتسهيل العودة الكريمة والأمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا، وندعمها.

لطالما لعبت سورية دوراً هاماً في المنطقة، وهي ركيزة أساسية للسلام والأمن الإقليميين. ونحن ندعم مكانة سورية الإقليمية وعلاقاتها

دور رئيسي تؤديه في عملية تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين، وكذلك في تنفيذ عمليات العودة ورصدها على أساس مبادئ الأمم المتحدة. وكما فعلنا حتى الآن، سنواصل العمل عن كثب مع الأمم المتحدة بشأن تلك المسألة.

إن التنظيم الإرهابي حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في شمال سورية، يشكل تهديداً حاسماً لأمننا. ويواصل التنظيم الإرهابي استهداف مواطنينا داخل حدودنا، وكذلك المدنيين السوريين. كما يعمل التنظيم على تعزيز أجندته الانفصالية في شمال شرقي سورية. وقد بات معروفاً للجميع الآن، بما في ذلك في تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس، أن أعضاء حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، وفرعه قوات سورية الديمقراطية وهم أقلية في شمال شرق سورية، يضطهدون الأغلبية العربية في المنطقة، بما في ذلك عن طريق تجنيد القاصرين، وفرض مناهجهم المدرسية المثيرة للجدل على الأغلبية الناطقة بالعربية، وإغلاق المدارس التي يدرس فيها الطلاب باللغة العربية واعتقال معلمي اللغة العربية. وكما فعلنا حتى الآن، فإن تركيا مصممة على القيام بكل ما هو ضروري للقضاء على التهديد الإرهابي والانفصالي الذي يشكله حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب.

ولا يمكننا أن نسمح أو نتحمل أن تصبح الأزمة السورية نزاعاً مجمداً. يحتاج المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لدعم حل سياسي بقيادة السوريين. والمعايير محددة بوضوح في قرار المجلس نفسه ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولن نتخلى عن إخواننا وأخواتنا السوريين. وسنواصل دعمهم في سعيهم لتحقيق مستقبل سلمي ومزدهر وعادل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

سورية، فإن هذا الشتاء هو الثاني عشر لها في النزوح. إن الشاغل الوحيد هذه الأيام، وفي مخيمات النازحين داخلياً على وجه الخصوص، هو كيفية الحصول على الدفء، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى آليات تكيف سلبية، مثل استخدام مواد غير آمنة للتدفئة.

إن التقارير عن الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الذين توفوا وعشرات الآلاف الذين أصيبوا بسبب ظروف الشتاء أو الحرائق ليست مقلقة فحسب، بل تؤكد أيضاً على الحاجة إلى حلول دائمة للمأوى. ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها للاستعاضة عن الخيام القصيرة العمر والسهلة التلف بملاجئ أكثر أمناً ودواماً وكرامة. وعلى غرار مشروع تركيا للملاجئ المبنية من الطوب، يمكن أن توفر الملاجئ الدائمة طريقة حياة لائقة لملايين النازحين السوريين. ونواصل تشجيع الجهات المعنية والمانحين الدوليين الآخرين على إعطاء الأولوية لتمويل مثل هذه المشاريع.

إن أولويات تركيا في الأمد الطويل في سورية واضحة وسليمة - وهي ضمان أمن حدودنا، وحماية وحدة سورية وسلامة أراضيها، والقضاء على جميع التنظيمات الإرهابية في سورية، وضمان نجاح العملية السياسية وتهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم بطريقة طوعية وأمنة وكريمة. وسيستمر دعم تركيا للشعب السوري باعتبارها الضامن للمعارضة السورية والبلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين على مستوى العالم. ونعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للنزاع إلا من خلال عملية سياسية. ونتوقع أن تُعقد الجولة التاسعة للجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان البدء في الحصول على نتائج ملموسة من العملية. وما زلنا ننقل تلك الرسالة إلى جميع الأطراف المعنية.

ونحن ملتزمون أكثر من أي وقت مضى بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبمبادئ الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين. وللأمم المتحدة ووكالاتها